مركز دالة لتحليل السياسات و الاستشارات
Dala Center for Policy Analysis and Consulting

الراصد الدولي

تقرير شهري يصدر عن مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات يرصد ما تكتبه مراكز الأبحاث العالمية عن الشأن العراقي

العدد الرابع السنة الثانية نيسان 2025

المحتويات

مقدمة.....

- هل تجاوزت جماعة الإخوان المسلمين الخطوط الحمراء في الأردن؟..... غيث العمري.
- تاريخ جماعة الاخوان المسلمين في الاردن..... ديفيد شانكير وأخرون.
- اعلان الاردن حظراً شاملاً على جماعة الاخوان المسلمين، ما يجب معرفته..... ايف سيمبسون.
- عودة الإخوان المسلمين الأردني: رسالة صريحة إلى (إسرائيل)..... أليسا قاسم وحازم الامين.
- الاردن ينظم الى الجهود الاقليمية لتهميش المعارضة الإسلامية..... روري مكارثي.

مقدمة

ظلت العلاقة بين السلطات الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين علاقة متقلبة قرابة 80 عاماً منذ تأسيس هذه الجماعة في الاردن عام 1945 تراوحت بين التحالف الوثيق والمعارضة الشديدة، وصولاً إلى القرار الاخير للحكومة الأردنية الذي صدر في 23نيسان 2025 الذي اعتبر جماعة الإخوان المسلمين جمعية غير شرعية وحظر نشاطاتها في الاردن.

جاء هذا القرار بعد أيام من إعلان السلطات الأردنية اعتقال 16 شخصا بتهمة التورط في تصنيع صواريخ ومسيّرات بهدف "إثارة الفوضى والتخريب داخل المملكة"، وسعت الحكومة إلى ربط الموقوفين بالجماعة، في حين نفى الإخوان أي صلة لهم بهذا الموضوع.

قاوم الأردن لسنوات طويلة الضغوط لحظر جماعة "الإخوان المسلمين"، من جانب دول الخليج العربية ومصر، ولكن في إطار حملة إقليمية على الإسلام السياسي والحريات العامة، شددت المملكة الارنية القيود على الجماعة على مدى العامين الماضيين، فحظرت تجمعاتها العامة واعتقلت بعض معارضيها البارزين.

وطالما اعتبرت جماعة "الإخوان المسلمين" في الأردن فاعلا سياسيا بارزا منذ استقلال الدولة عام 1946، هذا الارتباط الوثيق بين الإخوان وتطور الدولة الأردنية الحديثة، بدا جليا بين عامي 1946 و1973، حين واجهت المملكة الهاشمية تحديات إقليمية كبيرة، منها محاولتا انقلاب: الأولى عام 1957 بعد إقالة رئيس الوزراء سليمان النابلسي، والثانية في 1970-1971 خلال ما سمي بـ"أيلول الأسود" الذي يعرف أيضا باسم الحرب الأهلية الأردنية، وهو الصراع الذي نشب في الأردن بين القوات المسلحة الأردنية بقيادة الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات في المقام الأول بين 16 و27 سبتمبر 1970 مع استمرار بعض الأعمال حتى 17 يوليو/تموز 1971.

في كلتا الحالتين، لعبت الجماعة دور الحليف للملك الحسين وساهمت في استقرار البلاد في أجواء الحرب الباردة. وتماهت مواقفها مع مساعي الدولة لإثبات شرعيتها، لا سيما في مواجهتها للمد الشيوعي والتأثير الناصري-السوفياتي. كما رفضت، لأسباب أيديولوجية، ميثاق بغداد ومبدأ أيزنهاور، اللذين اعتبرتهما تدخلا توسعيا.

في ثمانينيات القرن الماضي، ومع ترسيخ الجماعة وجودها في الجامعات، وتحولها إلى حركة فكرية ذات طابع مدني جماهيري، بدأت التوترات بين الطرفين تطفو إلى السطح، خاصة حين وقّع الملك الحسين معاهدة السلام مع (إسرائيل) عام 1994، ثم تفاقمت مع مقاطعة الجماعة للانتخابات عام 1997، بعد أن أنشأت ذراعها السياسي "جبهة العمل الإسلامي" عام 1992 إثر السماح بتأسيس الأحزاب السياسية.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، فأن وجود الجماعة شكل مصدر إزعاج لحكم الملك عبد الله الثاني الذي تولى العرش عام 1999. ويفسرون ذلك بخشية السلطات من النفوذ السياسي للجماعة، ما دفعها إلى تقليص دورها وزيادة القيود المفروضة عليها. تم تهميشها في الجامعات، لا سيما كليات الشريعة، ومنع عدد من أئمتها وخطبائها من النشاط، أو فُرض عليهم الالتزام بخطاب ديني غير سياسي. كما مُنعت من الظهور الإعلامي. في هذا السياق، اختارت الجماعة عام 2008 قيادة أكثر تشددا برئاسة همّام سعيد، في ظل تصاعد التوتر مع الدولة، بالإضافة إلى عوامل إقليمية أخرى.

في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في أيلول 2024، فاز الذراع السياسي للجماعة، حزب جبهة العمل الإسلامي، بـ31 مقعدا من أصل 138، ما يجعله أكبر وأقوى تنظيم معارض في البلاد. وقد انتقد الحزب معاهدة السلام الموقعة مع الكيان الصهيوني عام 1994، وهي معاهدة لا تحظى بشعبية كبيرة في الشارع الأردني الذي عرف بمناصرته القوية للقضية الفلسطينية. كما أدت الجماعة دوراً نشطا في الاحتجاجات المناهضة للحرب على غزة في العاصمة عمّان.

طرح قرار السلطات الأردنية بحظر الجماعة عدة تساؤلات بشأن التداعيات المحتملة للحظر وما قد يترتب عنه بالنسبة للجناح السياسي للجماعة، أي "جبهة العمل الإسلامي"، التي تنشط تحت مظلة قانونية داخل البرلمان، إذ تتضارب آراء المحللين حول احتمال تضييق السلطات الخناق على هذا الفاعل السياسي، فيما يرهن آخرون ذلك بطبيعة نتائج التحقيقات الجارية بشأن وجود علاقة تنظيمية بينه وبين الجماعة الأم من عدمه، على صعيد آخر، يرجح مراقبون أن تباشر السلطات ملاحقات قضائية واعتقالات، ما قد يدفع الجماعة إلى الانتقال للعمل السري، وهو المرحلة الاخطر بالنسبة للمملكة الاردنية.

هل تجاوزت جماعة الإخوان المسلمين الخطوط الحمراء في الأردن؟

The Washington Institute for Near East Policy

غيث العمري[*]

22 نيسان 2025

لا تزال المعلومات تتكشف حول تورط جماعة "الإخوان المسلمين" في الأردن في مخططات إرهابية وعمليات تهريب أسلحة وتنسيق مع جهات خارجية، ما سيدفع على الأرجح السلطات الأردنية إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجماعة – ويبقى السؤال إلى أي مدى ستذهب عمان في هذا الاتجاه؟

في 15 نيسان/أبريل، أعلنت السلطات الأردنية عن اعتقال ستة عشر عضواً في فرع جماعة "الإخوان المسلمين" الأردني، بتهم تتعلق بحيازة متفجرات وتصنيع صواريخ وطائرات مسيرة. وكان اثنان من المعتقلين قد شغلا سابقاً عضوية مجلس الشورى في الجماعة، وهو أحد أعلى هيئات صنع القرار في تنظيم الإخوان. ورغم أن الاعتقالات جرت قبل أن تشكل مخططاتهم تهديداً فعلياً مباشراً، إلا أن اعترافاتهم العلنية كشفت عن وجود تنسيق مع جهات خارجية في لبنان، وعلى الأرجح مع جماعتي "حماس" و"حزب الله". واعترف المتهمون أيضاً بتلقي تدريبات هناك، إضافة إلى حصولهم على أموال ومعدات من مصادر أجنبية. وتتركز مخاوف المسؤولين الأردنيين بشكل خاص حول احتمال وجود صلة "إيرانية" خلف هذه الأنشطة، في ظل تصاعد محاولات طهران لزعزعة استقرار المملكة من خلال تهريب الأسلحة والمخدرات عبر الحدود، إلى جانب أنشطة تخريبية أخرى.

تأتي هذه المعلومات في ظل تصاعد التوتر بين السلطات الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين. وتشير التحقيقات إلى أن المخططات قيد البحث تعود إلى عام 2021، إلا أن حدة التوترات بلغت مستويات غير مسبوقة منذ عام 2023. فقد أدت الحرب في غزة إلى إثارة موجة من الغضب الشعبي داخل المملكة، استغلها الإخوان لتعزيز شعبيتهم، وتحقيق نتائج كبيرة في الانتخابات البرلمانية العام الماضي، ومهاجمة سياسات الحكومة تجاه (إسرائيل) والولايات المتحدة بأسلوب تصعيدي متزايد، وصل في بعض الأحيان إلى حد تجاوز الخطوط الحمراء الأمنية المعهودة في عمّان. ومن المتوقع أن تدفع نتائج هذا التحقيق الحكومة إلى إعادة تقييم نهجها في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، وقد تفضي أيضاً إلى مراجعة الخطاب الرسمي المتعلق بالحرب في غزة وحدود التسامح مع الاحتجاجات الشعبية.

انقلاب لصيغة التعايش بين الحكومة و"الإخوان"

---

[*] غيث العمري هو زميل أقدم في برنامج الزمالة "مؤسسة روزاليند وآرثر جيلبيرت" ضمن "برنامج «عائلة إروين ليفي» حول العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة و(إسرائيل)" في معهد واشنطن.

تنشط جماعة "الإخوان المسلمين" في الأردن منذ أربعينيات القرن الماضي، وقد ظلت علاقتها بالحكومة تتسم بدرجة من التعاون لعقود، حتى عندما تم حظر الأحزاب السياسية الأخرى في الخمسينيات من القرن الماضي. وفي المقابل، غالباً ما كانت الجماعة تدعم – وإن لم يكن ذلك دائماً – سياسات القصر في مجالي الأمن والسياسة الخارجية، لا سيما في مواجهة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية.

لكن العلاقة بين الطرفين بدأت تأخذ طابعاً أكثر تصادمية مع نهاية القرن العشرين، خاصة بعد المعارضة الشديدة التي أبدتها الجماعة تجاه معاهدة السلام الموقعة مع "إسرائيل" عام 1994. وشهدت العلاقة مزيداً من التدهور مع انطلاق موجة "الربيع العربي" عام 2011. ومع ذلك، وعلى عكس دول أخرى في المنطقة، لم تقم السلطات الأردنية بحملة قمع شاملة ضد الجماعة، بل اكتفت بمحاولة الحد من نفوذها السياسي.

في عام 2020، أصدرت أعلى محكمة في المملكة حكماً يؤيد قرار الحكومة بحل الجماعة رسمياً بدعوى عدم تسجيلها كجمعية خيرية، لكنها في الوقت نفسه سمحت لحزبها السياسي – جبهة العمل الإسلامي – بالاستمرار في العمل القانوني باعتباره كياناً منفصلاً ومسجلاً بشكل رسمي.

لكن الحرب الحالية في غزة أسهمت في تصعيد جديد، إذ كثفت جماعة "الإخوان المسلمين" انتقاداتها للحكومة، متهمةً إياها بالتعاون مع "إسرائيل" والتقصير في دعم الفلسطينيين. وبوصفها الحركة السياسية الأكثر تنظيماً في الأردن، تصدرت الجماعة الاحتجاجات الشعبية المناهضة للحرب، والتي اتسمت بتوجيه انتقادات مباشرة إلى الحكومة والجيش وجهاز المخابرات. وبالاستفادة من هذا الزخم، خاضت الجماعة الانتخابات البرلمانية لعام 2024 ونجحت في أن تصبح الكتلة المعارضة الأكبر في البرلمان، متجاوزة بذلك توقعات دائرة المخابرات العامة الأردنية.

أثارت هذه التطورات قلق الدوائر الأمنية الأردنية، خصوصاً مع تصاعد الخطاب المتعاطف مع "حماس" من جانب قيادات الإخوان خلال الحرب. وكانت "حماس" قد أُبعدت عن الأردن عام 1999 بعد تصنيفها تهديداً أمنياً بالغ الخطورة. لكن في الفترة الأخيرة، بدت تصريحات الإخوان متماهية مع مواقف "حماس"، كما أن المظاهرات التي نظمتها الجماعة رفعت أعلام "حماس" ورددت شعارات داعمة لقادتها. وظهر في إحدى التظاهرات على الأقل قادة من "حماس" يخاطبون المتظاهرين الأردنيين عبر اتصالات مرئية عن بُعد.

تحدت بعض الفعاليات التي نظمتها الجماعة القيود الحكومية المفروضة على أماكن الاحتجاج، بما في ذلك الحظر المفروض على تنظيم مظاهرات بالقرب من الحدود مع "إسرائيل" أو أمام السفارات الأجنبية، وخصوصاً "الإسرائيلية" و"الأمريكية". وأسفرت هذه المواجهات عن عدة صدامات مع قوات الأمن، كان أحدثها في 11 نيسان/أبريل.

في ما يتعلق بالمخططات الإرهابية، كشفت السلطات عن مستودعات متفجرات جرى اكتشافها وتفكيكها في عمان خلال شهر حزيران/يونيو الماضي، وأشارت التحقيقات إلى أن مصدر هذه المتفجرات ربما يكون "إيران". وكان بعض المشتبه فيهم المرتبطين بهذه المخزونات من الأعضاء الأصغر سناً في جماعة "الإخوان المسلمين". وعلى الرغم من قبول السلطات في البداية ادعاء الجماعة بأن هؤلاء الأفراد تصرفوا بشكل مستقل دون علم القيادة، إلا أن موقف الحكومة بدأ يتغير بعد ذلك بفترة قصيرة.

في تشرين الأول/أكتوبر، قُتل اثنان من أعضاء الجماعة المسلحين برصاص القوات "الإسرائيلية" بعد أن تسللا عبر الحدود وفتحا النار، ما أسفر عن إصابة جنديين "إسرائيليين". أبدت الجماعة في البداية تأييدها الضمني للعملية، لكنها سرعان ما تراجعت عن هذا الموقف تحت ضغط سياسي، وادعت مجدداً أن المهاجمين تصرفوا بمبادرة شخصية لا تمثل التنظيم. ومع ذلك، واصلت قيادات "الإخوان" الإيحاء بأن الهجوم كان مبرراً تحت شعار "دعم المقاومة ".

في غضون ذلك، كشف تصاعد تحدي الجماعة للحكومة عن انقسامات داخل مؤسسات الدولة الأردنية. فمنذ بداية الحرب في غزة، تبنت عمان خطاباً سياسياً وإعلامياً يعكس الغضب الشعبي تجاه سلوك "إسرائيل" خلال النزاع، وهو ما يتماشى مع سياسة القصر التقليدية في تجنّب المواجهات الداخلية متى أمكن، حيث يرى بعض المسؤولين أن هذا النهج يسهم في الحفاظ على الاستقرار. لكن في المقابل، يرى منتقدو هذه السياسة أن هذا الخطاب أسهم في تأجيج الغضب الشعبي، ومنح "الإخوان" فرصة لتعزيز خطابها.

ظهر أول مؤشر على تصاعد حالة الامتعاض الرسمي من خطاب الجماعة في شباط/فبراير الماضي، حين وجّه الملك عبد الله الثاني انتقادات حادة إلى "أولئك الذين يتلقون أوامرهم من الخارج"، في خطاب ألقاه أمام مجموعة من قدامى المحاربين العسكريين، وهي شريحة معروفة بمواقفها المحافظة ودعمها التقليدي للنظام. وقد فُسر اختيار هذا الجمهور ونبرة الخطاب القاسية على أنها رسالة تحذير مباشرة إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، وإشارة واضحة إلى استياء القصر من تصاعد حدة الاحتجاجات التي تقودها الجماعة.

خيارات عمّان

تشير الاعتقالات الأخيرة وما أُعلن عن عدد المعتقلين ومكانتهم التنظيمية إلى أن هذه القضية قد تدفع السلطات الأردنية إلى إعادة رسم علاقتها مع "الإخوان المسلمين". ويظل مدى هذا التغيير مرهوناً بعدة عوامل أساسية.

تأمل الجماعة في أن تكرر السلطات نهجها السابق المتسم بالتسامح. وفي هذا السياق، أصدرت الجماعة بياناً في 15 نيسان/أبريل نفت فيه صلتها بالخلايا المعتقلة، ووصفت ما حدث بأنه "تصرفات فردية". لكن اللافت أن البيان لم يدن صراحة المتهمين، بل استخدم لغة

توحي بتبرير أعمالهم باعتبارها "دعماً للمقاومة"، وهو الموقف ذاته الذي تبنته الجماعة عقب حادثة التسلل المسلح في تشرين الأول/أكتوبر.

مع ذلك، من غير المرجح أن تمر هذه القضية من دون تداعيات كبيرة. إذ يسود شعور بين العديد من المسؤولين الأردنيين بأن سياسة التساهل السابقة لم تفلح في كبح سلوك الجماعة، بل ربما شجعتها على المضي قُدماً في تحديها. وخلال الأيام الأخيرة، كثفت الحكومة من التغطية الإعلامية لعمليات الاعتقال ضمن حملة إعلامية منظمة بعناية. وترافقت هذه الحملة مع لهجة صارمة في التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين والبرلمانيين، حيث دعا بعضهم إلى تطبيق الحظر المفروض على الجماعة.

إلى جانب التصريحات، سيعتمد مدى شدة رد فعل الحكومة على نتائج التحقيقات الجارية، وخاصة ما إذا كانت ستكشف عن تورط تنظيمي أوسع داخل الجماعة، أو وجود صلات أجنبية أعمق مما تم الإعلان عنه حتى الآن. كما سيلعب توازن القوى داخل دوائر الحكم في الأردن، وردود أفعال "الإخوان"، دوراً حاسماً في تحديد مسار الأمور. ومن الجدير بالذكر أن الديوان الملكي لم يصدر حتى الآن أي تعليق رسمي حول الحادثة، ما يشير إلى أن صناع القرار ما زالوا يدرسون الخيارات المطروحة بعناية قبل حسم الموقف.

في أقصى حدود الردود الممكنة، هناك دعوات من بعض الأوساط السياسية إلى فرض حظر شامل على جماعة "الإخوان المسلمين" وحزبها السياسي "جبهة العمل الإسلامي"، وشن حملة قمع ضد أعضائها. غير أن مثل هذه الخطوة لا تبدو مرجحة في الوقت الحالي، إذ تتناقض مع نهج الأجهزة الأمنية الأردنية الذي يفضل تجنب المواجهة الشاملة طالما توفرت بدائل أخرى. كما أن الإقدام على هذه الخطوة قد يهدد الاستقرار الداخلي، خاصة في ظل فوز الجماعة الأخير في الانتخابات، وتصاعد حالة الغضب الشعبي حيال الحرب في غزة، واستمرار معاناة المواطنين من الأوضاع الاقتصادية الصعبة. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد هذا الخيار تماماً إذا قررت الجماعة التصعيد في مواجهة أي إجراءات حكومية قادمة.

أما البدائل الأقل حدة، فقد تشمل اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتدرجة، مثل تقليص نفوذ الجماعة من دون فرض حظر شامل عليها، أو تطبيق الحظر على التنظيم مع الإبقاء على عمل "جبهة العمل الإسلامي" باعتبارها كياناً سياسياً منفصلاً، أو استهداف قيادات محددة داخل الجماعة، خصوصاً أولئك الذين تربطهم صلات بـ"حماس" أو جهات خارجية أخرى. وقد تتضمن هذه البدائل أيضاً تشديد القيود على التظاهرات وأشكال التعبير السياسي الأخرى، سواء من خلال تفعيل قانون الجرائم الإلكترونية أو عبر أطر قانونية إضافية، إلى جانب خيار حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، سواء وفق قانون انتخاب معدل أو من دون مشاركة "جبهة العمل الإسلامي". إلا أن الخيار الأخير قد يُنظر إليه على أنه انتكاسة لخطط التحديث السياسي التي أطلقها الملك عبد الله الثاني.

التداعيات على السياسة الأمريكية

تسلط هذه الأزمة الأمنية الداخلية في الأردن الضوء على حقيقة أن "محور المقاومة" لا يزال يمثل تهديداً قائماً يسعى لإضعاف حلفاء واشنطن في المنطقة، رغم الانتكاسات التي لحقت بالوكلاء الإيرانيين في أماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، تشير الاعتقالات الأخيرة إلى متانة أجهزة الحكم والأمن الأردنية، رغم الانتقادات التي وُجهت لها عقب فشلها في التنبؤ بنتائج الانتخابات الأخيرة لصالح الجماعة.

وعلى الرغم من أن استقرار الأردن لم يتعرض لهزات جوهرية، فإن الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة في تحديد المسار، سواء على صعيد شكل الرد الحكومي أو رد فعل جماعة "الإخوان المسلمين".

يتعين على الولايات المتحدة متابعة هذه التطورات عن كثب، والحفاظ على قنوات اتصال وثيقة مع عمان لمواكبة نواياها وخططها. فقد يتضمن رد فعل القصر خطوات مثيرة للجدل تجاه الجماعة، خاصة إذا ما اختارت الأخيرة التصعيد. وسيكون استمرار التواصل الثنائي عاملاً أساسياً لتجنب أي سوء فهم أو تضارب في الرسائل الصادرة عن واشنطن، بينما قد تسهم إعادة تأكيد دعم الولايات المتحدة للنظام الأردني في توجيه رسالة ردع إلى الجهات الإقليمية التي قد تسعى لاستغلال هذا الوضع.

وعلى المدى الطويل، تؤكد هذه الحادثة أهمية تعزيز برامج التمويل العسكري الأمريكي والعلاقات الاستخباراتية مع الأردن، إضافة إلى ضرورة توضيح مستقبل العلاقات التجارية مع المملكة، بما يخدم مصلحتها الاقتصادية مع الالتزام بسياسات الرسوم الجمركية التي تتبعها إدارة ترامب. وتُعد زيارة رئيس الوزراء الأردني جعفر حسان الأخيرة إلى واشنطن خطوة أولى مهمة في هذا الاتجاه، وينبغي على المسؤولين الأمريكيين البناء عليها في أقرب فرصة.

تاريخ جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

Counter extremism Project

[***]Osama Al Sharif[**] Gavi Bernhard [*]David Schenker

20 نيسان 2024

جماعة الإخوان المسلمين هي أقدم وأكبر منظمة إسلامية في الأردن، إذ تضم أكثر من 10,000 عضو في البلاد. في عام 2015، انقسمت الجماعة بين جناح إصلاحي - جمعية الإخوان المسلمين - (MBS) وجماعة الإخوان المسلمين القديمة (MBG) ويتنافس الجناحان اليوم على اعتراف الحكومة والدعم الشعبي. في سبتمبر 2016، فاز حزب جبهة العمل الإسلامي (IAF) التابع لجماعة الإخوان المسلمين بعشرة مقاعد من أصل 130 مقعدًا برلمانيًا. بينما لم يحصل مرشحو جمعية الإخوان المسلمين الذين ترشحوا مع حزب منفصل، حزب المؤتمر الوطني، على أي مقاعد.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين الأردنية عام 1945 تحت اسم جمعية الإخوان المسلمين، وحصلت على ترخيص من الحكومة في العام التالي كجمعية خيرية تابعة لجماعة الإخوان المصرية. غيّرت المنظمة اسمها إلى جماعة الإخوان المسلمين عام 1953 بعد أن منحت الحكومة الجماعة ترخيصًا ثانيًا للعمل كمنظمة دينية إسلامية. ومنذ ذلك الحين، نبذت جماعة الإخوان المسلمين العنف، واتبعت استراتيجية المشاركة السياسية والمظاهرات الشعبية. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى عقود من العمل الحر في الأردن بموافقة حكومية.

في تجمعٍ لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن في يناير/كانون الثاني 2013، وعد الأمين العام للجماعة، همام سعيد، بأن الأردن سيصبح "دولة خلافة إسلامية". وقد دفعت مواقف الجماعة المعارضة والإسلامية الحكومة الأردنية إلى النظر إليها بعين الريبة بشكل متزايد. وفي مقابلةٍ مع مجلة "ذا أتلانتيك" عام 2013، اتهم الملك الأردني عبد الله الثاني قادة الجماعة علنًا بأنهم "ذئابٌ في ثياب حملان."

على الرغم من تعهد جماعة الإخوان المسلمين بعدم العنف، إلا أن مسيراتها تحولت أحيانًا إلى أعمال عنف، حيث اشتبك المتظاهرون مع الشرطة. في مارس/آذار 2014، صدت شرطة مكافحة الشغب الأردنية متظاهرين بقيادة الجماعة حاولوا مهاجمة السفارة (الإسرائيلية) في عمّان. وأفادت التقارير باعتقال عدد من المتظاهرين. في غضون ذلك، اتُهم فلسطينيون من

---

[*]ديفيد شينكر هو زميل أقدم في برنامج الزمالة "توب" في معهد واشنطن ومدير "برنامج «ليندا وتوني روبين» حول السياسة العربية"، شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (2019 -)2021.

[**]جافي بارنهارد هو مساعد باحث في معهد واشنطن.

[***]أسامة الشريف صحفي ومحلل سياسي مخضرم، يقيم في عمّان. تمتد مسيرته المهنية لثلاثة عقود، تولى خلالها تحرير ونشر الصحف والمجلات في الأردن ودول الخليج. يُعلق على قضايا الأردن والشرق الأوسط منذ سنوات. تُنشر مقالاته أسبوعيًا في الصحف الإقليمية والمواقع الإلكترونية المتخصصة، وهو زميل معهد الشرق الاوسط في واشنطن.

الضفة الغربية بإثارة العنف في الأردن نيابةً عن جماعة الإخوان المسلمين. في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، اعتقلت السلطات الأردنية 31 شخصًا بتهمة الانتماء إلى خلية تابعة للإخوان المسلمين تُمرر أسلحة وأموالًا إلى إرهابيين مشتبه بهم في الضفة الغربية. كما اتُهم المشتبه بهم أيضًا بإنشاء جناح مسلح سري للإخوان المسلمين في الأردن.

استخدم قادة جماعة الإخوان المسلمين أحيانًا خطابًا متطرفًا وأيدوا العنف. خلال حرب عام 2014 بين (إسرائيل) وحماس، أشاد سعيد وجماعة الإخوان المسلمين بـ"المقاومة البطولية" لحماس ضد (إسرائيل). وتماشيًا مع جماعتها الأم في مصر، احتجت جماعة الإخوان المسلمين أيضًا على علاقة الأردن بـ(إسرائيل). في احتجاجٍ نُظّم في مارس/آذار 2014 أمام السفارة (الإسرائيلية) في عمّان، دعا سعيد الأردن إلى طرد السفير (الإسرائيلي)، وإلغاء معاهدة السلام مع (إسرائيل)، واعتبار اليهود "أعداءً لأمتنا".

استمرت علاقة جماعة الإخوان المسلمين مع الأردن في التدهور في أواخر عام 2014، بعد أن صنّفت الإمارات العربية المتحدة جماعة الإخوان المسلمين الدولية كمنظمةً إرهابية. اتهم نائب الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين آنذاك، زكي بني أرشيد، الإمارات العربية المتحدة بأنها "الشرطي الأمريكي في المنطقة" وأنها "سرطان في جسد العالم العربي". اعتقلت السلطات الأردنية بني أرشيد بموجب قانون مكافحة الإرهاب في البلاد بتهمة القيام "بأعمال تُضرّ بعلاقة البلاد بدولة صديقة"، وحكمت عليه في فبراير/شباط 2015 بالسجن 18 شهرًا.

كما أن علاقات جماعة الإخوان المسلمين الجديدة مع جماعة الإخوان المسلمين القديمة فتحت شرخاً داخل صفوف الجماعة. أدان الإصلاحيون في جماعة الإخوان المسلمين تركيز الجماعة على الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني وقضايا إقليمية أخرى على حساب الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى ولاء الجماعة لجماعة الإخوان المسلمين المصرية ودعمها لحركة حماس. في عام 2012، أنشأت مجموعة من الإصلاحيين داخل جماعة الإخوان حركة زمزم (مبادرة البناء الوطني) للضغط على الجماعة لقطع علاقاتها بها والتركيز بشكل أساسي على برنامج محلي - وإن كان لا يزال إسلاميًا. في يونيو 2014، دعت حركة زمزم إلى إقالة سعيد من منصب الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين. ردت جماعة الإخوان المسلمين بقوة على احتجاجات فبراير 2015 بطرد 10 من قادة حركة زمزم، بمن فيهم الزعيم السابق لجماعة الإخوان المسلمين عبد المجيد ذنيبات.

بعد طرده، قال ذنيبات إن جماعة الإخوان "يجب أن تصبح أردنية وتخضع للقانون الأردني". في مارس 2015، أنشأ ذنيبات وعدد من الأعضاء السابقين الآخرين في جماعة الإخوان المسلمين حركة محمد بن سلمان، وهي منظمة إخوانية منفصلة. انفصلت عن جماعة الإخوان المسلمين المصرية. رخصت الحكومة الأردنية لاحقًا لجماعة محمد بن سلمان بالعمل في البلاد باعتبارها الفرع الوحيد المعترف به لجماعة الإخوان المسلمين، في خطوة أسقطت فعليًا اعتراف الحكومة بجماعة الإخوان المسلمين. كما منعت هذه الخطوة جماعة الإخوان المسلمين من إقامة فعاليات عامة، مما دفع الجماعة إلى إلغاء مسيرة في مايو 2015

كانت ستُقام احتفالًا بالذكرى السبعين لتأسيسها. وفي يوليو من ذلك العام، صادرت دائرة الأراضي والمساحة الأردنية سبعة عقارات تابعة لجماعة محمد بن سلمان ونقلت ملكيتها إلى جماعة الإخوان المسلمين.

في محاولة لتعزيز مكانتها لدى الحكومة الأردنية، قطعت جماعة الإخوان المسلمين علاقاتها الرسمية مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية في فبراير 2016. ومع ذلك، أبقت الأردن على حظر الجماعة، مانعةً إياها من إجراء انتخابات داخلية في الشهر التالي لعدم اعتراف الحكومة بها رسميًا. وفي أبريل من ذلك العام، أغلقت الحكومة مقر الجماعة. ردًا على ذلك، اتهم سالم فلاحت، القيادي السابق في الجماعة، الحكومة الأردنية بـ"تفكيك الجماعة قانونيًا"، وتساءل عما إذا كانت الحكومة ستحظرها كليًا قريبًا.

استقال ذنيبات من منصبه كزعيم لجماعة الإخوان المسلمين في مارس 2018، متعللًا بأسباب صحية. وانتُخب شرف القضاة زعيمًا عامًا للجماعة في وقت لاحق من ذلك الشهر. والقضاة عضو في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وهي منظمة مقرها قطر، كان يقودها سابقًا يوسف القرضاوي، المنظر الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين، حتى عام 2018.

على الرغم من تنصل الحكومة من جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي للجماعة، احتفظت بوضعها القانوني كحزب سياسي. وقد فازت الجبهة بعشرة مقاعد من أصل 130 مقعدًا في البرلمان الأردني في انتخابات سبتمبر/أيلول 2016. ورغم احتفاظ الحزب ببرنامجه الإسلامي الأساسي، إلا أن الجبهة تخلت عن شعارها "الإسلام هو الحل" لصالح شعار "نهضة للوطن وكرامة للمواطنين"، وركزت جزءًا كبيرًا من برنامجها على الاقتصاد والتعليم وحقوق الإنسان. في سابقة أخرى، أدرج الحزب النساء والمسيحيين في قائمة مرشحيه من أجل إثبات أن جبهة العمل الإسلامي حركة وطنية، حسبما صرح مسؤولون في الحزب لوسائل الإعلام. كما خاض أعضاء متنافسون من حزب محمد بن سلمان الانتخابات إلى جانب حزب المؤتمر الوطني، الذي شكلته زمزم في أوائل عام 2016. فاز مرشحو حزب المؤتمر الوطني بخمسة مقاعد، بينما لم يحصل أعضاء محمد بن سلمان الذين يترشحون تحت مظلة الحزب على أي مقاعد. كما فازت جبهة العمل الإسلامي بعدة مقاعد في الانتخابات المحلية والبلدية التي أجريت في الأردن في أغسطس 2017. وعلى الرغم من أن الحزب لم يكتسب الكثير من القوة السياسية، إلا أن عريب الرنتاوي، رئيس مركز القدس للدول السياسية، صرّح بأن "هذا [كان] فوزًا كبيرًا لهم ويشير إلى أنهم ما زالوا يتمتعون بشعبية وأن السياسات التي تم تبنيها ضدهم لم تنجح."

منذ انفصالها عن جماعة الإخوان المسلمين، استمرت الجماعة في مواجهة معارضة داخلية من أعضائها السابقين. في ديسمبر 2015، استقال أكثر من 400 عضو من الجماعة وجبهة العمل الإسلامي. وفي 31 أكتوبر 2016، تقدموا بطلبات تسجيل كحزب سياسي يُسمى "مجموعة الحكماء". ووفقًا لقادة الحزب، فإن "مجموعة الحكماء" تقوم على مبادئ علمانية ولا تتفق مع أي من أيديولوجيات الإخوان المسلمين. وفي أعقاب موجة الاستقالات في ديسمبر

2015، صرّح قادة الجماعة لوسائل الإعلام بأن الجماعة تُدرك أنها "تمر بأزمة"، لكن القوى المعتدلة داخلها تعمل على رأب الصدع من خلال تعزيز "المصالحة والوحدة والإصلاحات".

لا يزال مستقبل الإخوان المسلمين في الأردن غامضًا في ظل تنافس الجماعة و"مجموعة الحكماء" على الصدارة. وقد دعت جماعة الإخوان المسلمين الحكومة الأردنية إلى حل جماعة الإخوان المسلمين بالكامل، في حين اتهمت جماعة الإخوان المسلمين جماعة محمد بن سلمان بأنها دمية في يد الحكومة. ومع استمرار الصراع بين فصيلي الإخوان المسلمين، شكك المراقبون في جدوى جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فضلاً عن ما إذا كان الانقسام يمكن أن يدفع الإسلاميين الأردنيين المحافظين نحو الجماعات الإسلامية العنيفة مثل (داعش).

اعلان الاردن حظراً شاملاً على جماعة الاخوان المسلمين، ما يجب معرفته

The New York Times

[*]Eve Sampson

23, April 2025

اتهم الأردن جماعة الإخوان المسلمين بالتخطيط لهجمات في البلاد، وفرض حظرًا شاملًا على الجماعة يوم الأربعاء، في خطوة قد تؤدي إلى إغلاق أكبر حزب معارض في البلاد، وهو حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي للجماعة في الأردن.

حققت جبهة العمل الإسلامي موطئ قدم في البرلمان العام الماضي بعد حملتها ضد الغزو (الإسرائيلي) لغزة.

ما هي جماعة الإخوان المسلمين؟

جماعة الإخوان المسلمين هي حركة إسلامية سنية أسسها عام 1928 حسن البنا، وهو مدرس في مصر، والذي جادل بأن التجديد الديني من شأنه أن يساعد العالم الإسلامي على صد الاستعمار والنفوذ الغربي.

كان أحيانًا متناقضًا بشأن تركيز الجماعة، وتجنب تحديد شكل الحكومة الإسلامية. اغتيل السيد البنا عام 1949 عن عمر يناهز 43 عامًا.

ومع ذلك، انتشر فكر الجماعة في جميع أنحاء المنطقة، حيث ترجع جذور العديد من الحركات السياسية، التي تعمل بشكل حر ومستقل، إلى جماعة الإخوان المسلمين المصرية.

تستخدم بعض الجماعات ذات الصلة اسم الإخوان المسلمين في أسمائها، بينما لا تستخدمه جماعات أخرى. وبالمثل، ترتبط بعض الجماعات صراحةً بالإخوان المسلمين، بينما تنحدر جماعات أخرى من أصول أو فروع.

وقد نبذت جماعة الإخوان المسلمين العنف، لكن بعض من شعروا بالإحباط من موقفها انسحبوا منها وانضموا إلى منظمات أكثر تشددًا، مثل تنظيم القاعدة.

---

[*]إيف سامبسون مراسلة اميركية تغطي الأخبار الدولية لصحيفة نيويورك تايمز، كعضوة في برنامج زمالة تايمز للعام 2024-2025، تقدم التغطية التوضيحية لأهم الأحداث والقضايا العالمية وتهتم بشكل خاص بسوريا والعراق وبلاد الشام. خدمت في الجيش الأمريكي برتبة ضابط مهندس بعد تخرجها من الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت عام 2016. تركت الجيش لمتابعة درجة الماجستير في جامعة ماريلاند عام 2021. منذ تخرها، كتبتُ لصحيفة واشنطن بوست، ووكالة أسوشيتد برس، ومؤخرًا للاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين.

ماذا حدث في الأردن؟

جاء إعلان يوم الأربعاء بعد أسبوع من إعلان الأجهزة الأمنية الأردنية اعتقالها 16 شخصًا متهمين بتهديد الأمن الوطني بالأسلحة والمتفجرات، والتخطيط لتصنيع طائرات مسيرة.

وألمح وزير الداخلية الأردني، مازن الفراية، في مؤتمر صحفي إلى أن المؤامرة مرتبطة بالجماعة، قائلاً إن "عناصر من جماعة الإخوان المسلمين" "عملت في الخفاء لتنفيذ أنشطة تقوض الاستقرار وتعبث بالأمن والوحدة الوطنية". ولم تستجب جماعة الإخوان المسلمين فورًا لطلب التعليق على حظر الأردن. وهذه ليست المرة الأولى التي يتخذ فيها الأردن إجراءات ضد الجماعة.

في عام 2016، أغلق الأردن مقر جماعة الإخوان المسلمين في العاصمة عمّان، وفي عام 2020، اتخذت المحكمة خطوات نحو حل الجماعة. ولكن سُمح لجبهة العمل الإسلامي بمواصلة عملياتها.

يقول خبراء إن الحظر الشامل الذي فرضه الأردن يوم الأربعاء قد يكون مرتبطًا بحملة عالمية ضد حماس، التي أسسها رجل نشط في جماعة الإخوان المسلمين خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة.

قال جون ب. ألترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن: "أعتقد أن الحكومة الأردنية تشعر بضغط من حرص إدارة ترامب على دفع الناس من قطاع غزة إلى دول أخرى". لكنه قال إن السبب غير واضح في النهاية.

وأضاف: "هناك جانب تؤدي فيه غزة دورًا الآن، مما يخلق مخاوف داخلية لدى الحكومة الأردنية، مما قد يجعلها أقل تسامحًا مع المعارضة السياسية ويجعلها أكثر خوفًا من الاضطرابات الداخلية."

يشكل الفلسطينيون نسبة كبيرة من سكان الأردن، وقد شهد الأردن استياءً محليًا بسبب حرب غزة، خاصة بعد دعم الحكومة الأردنية (لإسرائيل) في إسقاط الصواريخ الإيرانية في الربيع الماضي.

شهدت جماعة الإخوان المسلمين الأردنية انقسامًا داخليًا متنامٍ في السنوات الأخيرة. يسعى الأعضاء المعتدلون إلى تهدئة التوترات بين الحكومة والجماعة، بينما تُفضّل الفصائل الأكثر عدوانية تحدي حكام البلاد في مجال الحقوق والإصلاحات.

كيف يُنظر إلى الجماعة حول العالم؟

خلال الولاية الأولى للرئيس ترامب، درست إدارته تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية، وهو ما كان سيفرض قيودًا واسعة على السفر والاقتصاد على الأشخاص الذين يتعاملون مع الجماعة المتباعدة وغير المترابطة.

أثار هذا الاقتراح ضجة في الشرق الأوسط، وقوبل بانتقادات من مسؤولين وخبراء، قالوا إن هذه الخطوة قد تكون لها عواقب غير مقصودة.

دافعت بعض حركات الإخوان المسلمين في الدول العربية عن الانتخابات الديمقراطية، مما تسبب في خلافات في الدول التي تقودها حكومات استبدادية.

تراجع دعم الجماعة في الأماكن التي كانت تحظى فيها بشعبية، مثل مصر وتونس، ويعود ذلك جزئيًا إلى قمع الحكومات لها. ففي مصر، على سبيل المثال، عزل الجيش أول رئيس منتخب ديمقراطيًا في البلاد، محمد مرسي، القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين الذي انتُخب في خضم الربيع العربي. وفي عام ٢٠١٣، حظر قادة البلاد الجماعة وسجنوا العديد من أعضائها.

ما هي الخطوة التالية لجبهة العمل الإسلامي؟

لم يتضح بعد كيف سيؤثر الحظر على عمليات جبهة العمل الإسلامي.

حاصرت الشرطة مقرّ الجماعة في عمّان يوم الأربعاء، وفي مؤتمر صحفي، قال الأمين العام للحزب، وائل السقا، إن الأعضاء فوجئوا بعمليات التفتيش التي أجرتها السلطات، لكنهم امتثلوا طواعيةً، لم تردّ جبهة العمل الإسلامي فورًا على طلب التعليق.

عودة الإخوان المسلمين الأردني: رسالة صريحة إلى (إسرائيل)

Worldcrunch

Hazem El-Amin(*) Elias Kassem(**)

18, 2025 نيسان

يُعد فوز جماعة الإخوان المسلمين بنحو 25% من مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية الأردنية الأسبوع الماضي إنجازًا ملحوظًا، ولكنه ليس النتيجة الأبرز.

بل إن ما حدث كان قرار النظام الأردني بالسماح للجماعة بالمشاركة في السباق الانتخابي أساسًا، لتكون جزءًا من المشهد السياسي في المملكة بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحصار الانتخابي الذي فُرض على حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي لجماعة الإخوان في الأردن.

أُجريت الانتخابات الأردنية بنزاهة معقولة، كما تُقر جماعة الإخوان نفسها. هذه المرة، سمح الديوان الملكي للجماعة الإسلامية بالعودة إلى البرلمان، بعد سنوات طويلة من العلاقات المتوترة مع الدولة على مختلف مستوياتها.

كانت آخر مرة سُمح فيها للجناح الأردني لجماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة في الانتخابات التشريعية عام 1989، عندما فازوا بنسبة 27% من المقاعد. ومع ذلك، فقد استُبعدوا لاحقًا من البرلمان في أعقاب اتفاقية السلام بين (إسرائيل) والأردن عام 1994، بالإضافة إلى قرار عمّان فك الارتباط مع الضفة الغربية. اقتضت التسوية (الإسرائيلية) الأردنية آنذاك إقصاء الإخوان عن الساحة التشريعية.

أطاح السلام بالإخوان، وأعادتهم الحرب.

مع قليل من المبالغة، يمكن القول إن اتفاقية السلام بين الأردن و(إسرائيل) أطاحت بالإخوان من البرلمان الأردني، وأعادتهم الحرب على غزة والضفة الغربية.

خلال سنوات التوتر بين الإخوان والنظام الملكي الأردني، لطالما شكّل نفوذ حماس داخل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مصدر قلق كبير لدوائر السلطة في عمّان. ولطالما أعربت الحكومة عن استيائها من مدى نفوذ حماس داخل الجناح الأردني للجماعة.

سُجن كبار مسؤولي الإخوان المسلمين بناءً على هذه التهمة، كما أُغلق المركز الإسلامي، الذراع الاقتصادي والتعليمي للجماعة، بناءً على هذه التهمة.

(*)حازم الأمين كاتب وصحفي لبناني، وهو أيضًا المؤسس المشارك ورئيس تحرير منصة "درج" الإعلامية الرقمية المستقلة باللغة العربية.

(**)إلياس قاسم صحفي مصري مقيم في القاهرة.

في الواقع، تحوّلت جماعة الإخوان المسلمين في نهاية المطاف إلى منظمة فلسطينية في الأردن، بعد أن انتقل نفوذها وقيادتها من المجال الأردني الشرقي إلى المجال الأردني الفلسطيني. ولطالما أشارت الحكومة إلى أن معظم قادة حماس يحملون جوازات سفر أردنية، وأن لهم علاقات تنظيمية وسياسية مع فرع الإخوان في الأردن. وهي علاقة لم تستطع الدولة السيطرة عليها على حدودها.

وقد ازداد مستوى دعم حماس بين الإخوان الأردنيين اليوم، في ضوء الحرب على غزة، خلال الأشهر الأحد عشر الماضية. وعمان هي المدينة العربية الوحيدة التي شهدت مظاهرات حاشدة دعمًا لحماس في غزة، مما أثار قلقًا بالغًا لدى مسؤولي الحكومة الأردنية.

تهديد وجودي

على الرغم من السياق المتوتر، كان القرار واضحًا في الانتخابات الحالية: السماح للإخوان المسلمين بوصول محدود إلى البرلمان. لا يمكن تفسير هذا إلا على أنه رد أردني على مساعي إسرائيل ونواياها لإجبار سكان الضفة الغربية على النزوح إلى الأردن، وما يمثله ذلك من مخاطر وجودية على المملكة.

بالنسبة للأردن، يعني هذا النزوح المحتمل تهديدًا للأمة، وتغييرًا ديموغرافيًا هائلًا من شأنه أن يُسقط أسس المملكة. يُدرك الأردن أن معادلة "الوطن البديل" للفلسطينيين في الأردن كانت دائمًا حجر الزاوية في وعي اليمين الإسرائيلي منذ تأسيس الكيان.

وقد ذكر رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو مؤخرًا فلاديمير جابوتنسكي، الزعيم الصهيوني الذي أسس الحركة الصهيونية التصحيحية المتشددة التي لعبت دورًا مهمًا في تأسيس (إسرائيل). وكان هو من وضع نظرية "الوطن البديل."

تشهد الضفة الغربية اليوم أحداثًا يومية لا تُفهم إلا على أنها خطوات للتخلص من السكان الفلسطينيين بدفعهم للهجرة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، أي إلى الأردن. إن وصول نحو مليوني فلسطيني إلى الأردن يعني تحوله إلى دولة فلسطينية، واستكمال معالم "الوطن البديل".

تشن (إسرائيل) حربًا من نوع آخر على الأردن، بالتوازي مع حملاتها العسكرية في غزة ولبنان وسوريا. لكن ثمة فرقًا جوهريًا بين تلك الحروب والحرب الباردة على عمّان.

السيادة على الأقصى

يشعر الأردن بأن هذه الحرب تُشكل تهديدًا وجوديًا نظرًا للتهديد الديموغرافي القادم من الضفة الغربية، فضلًا عن استهداف سيادته على المسجد الأقصى، من خلال الاقتحامات المستمرة للمسجد من قبل وزير الأمن القومي (الإسرائيلي) إيتمار بن غفير.

يُعدّ انضمام جماعة الإخوان المسلمين إلى البرلمان الأردني، بصفتهم "شركاء" في البرلمان الأردني الجديد، وفي ضوء الانتخابات التي أُجريت بالتزامن مع الحرب على غزة، أحد ردود الفعل الأردنية على ما يحدث في الضفة الغربية.

يُمثّل البرلمان البنية السياسية للجارة الشرقية لـ(إسرائيل)، وقد تراجعت حساسية عمّان تجاه نفوذ حماس داخل جماعة الإخوان في الأردن في مواجهة المخاطر الوجودية التي تُشكّلها حكومة بنيامين نتنياهو.

قد يُؤثّر انضمام جماعة الإخوان المسلمين إلى البرلمان الأردني بشكل كبير على حقوق المرأة، لا سيما بالنظر إلى محدودية مشاركتها السياسية في البلاد. وكما أشارت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في الأردن مؤخرًا، "لا يزال طريق المشاركة السياسية للمرأة مُحفوفًا بالتحديات. ورغم التقدم المحرز نحو تحقيق الشمولية، لا تزال هناك العديد من العوائق، مما يُصعّب على المرأة المشاركة الكاملة في السياسة والانتخابات".

على الرغم من دعم جماعة الإخوان المسلمين لمختلف المبادرات الاجتماعية التي قد تفيد المرأة، ورغم عملها الخيري وتركيزها على التعليم، فإن تفسيرها المتشدد للإسلام غالبًا ما يضع المساواة بين الجنسين في مرتبة أدنى من الأدوار التقليدية، مما قد يؤدي إلى سن قوانين تُقيد حريات المرأة. في نهاية المطاف، سيعتمد تأثير وجود جماعة الإخوان المسلمين في البرلمان على حقوق المرأة على كيفية تعاملها مع أجندتها ضمن النظام الملكي الدستوري الأردني، بالإضافة إلى ردود فعل ناشطات حقوق المرأة والفصائل السياسية التقدمية.

الاردن ينظم الى الجهود الاقليمية لتهميش المعارضة الإسلامية

The Conversation

Rory McCarthy[*]

April 25, 2025

حظرت السلطات الأردنية جماعة الإخوان المسلمين، أكبر حركة معارضة في المملكة، في حملة قمعية جديدة واسعة النطاق. يوم الأربعاء 23 أبريل/نيسان، داهمت قوات الأمن مكاتب الإخوان، وصادرت أصولًا وممتلكات، وحظرت جميع أنشطتها.

قبل أسبوع، أُلقي القبض على 16 عضوًا من الإخوان المسلمين بزعم التخطيط لهجمات على أهداف داخل الأردن باستخدام صواريخ وطائرات مُسيّرة. وقد نفت جماعة الإخوان، التي يقول وزير الداخلية الأردني مازن الفراية إن أعضاءها "يعملون في الخفاء وينخرطون في أنشطة من شأنها تقويض الاستقرار والأمن"، أي صلة لها بمخططات الهجمات.

يأتي حظر جماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة إسلامية تسعى إلى دور أكبر للدين في الحياة العامة، في وقت تواجه فيه الحكومة الأردنية ضغوطًا شديدة بسبب الحرب في غزة.

نظمت جماعة الإخوان مظاهرات استمرت لأشهر تضامنًا مع الفلسطينيين. كما أبدت دعمها الصريح لحركة حماس الفلسطينية المسلحة، وطالبت بإلغاء معاهدة السلام الأردنية مع إسرائيل. في الوقت نفسه، يتعرض العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لضغوط شديدة من إدارة دونالد ترامب في الولايات المتحدة لإعادة توطين الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية المحتلتين. وفي حال موافقته، قد تُعتبر هذه الخطوة خيانةً للقضية الفلسطينية. وتربط السلطات الأردنية علاقة متوترة مع جماعة الإخوان المسلمين منذ أواخر الثمانينيات، مع انفتاح النظام السياسي في المملكة. وقد سعت إلى كبح نفوذها.

في عام ٢٠١٦، أُغلق مقر جماعة الإخوان المسلمين في العاصمة عمّان، ونُقلت أصوله إلى منظمة جديدة تُدعى "رابطة جماعة الإخوان المسلمين"، والمعروفة باسم "الإخوان المسلمين

---

[*] . روري مكارثي أستاذ مشارك في السياسة والإسلام في كلية الشؤون الحكومية والدولية بجامعة دورهام، حيث عمل على الحركات الاجتماعية، والسياسات الخلافية، والإسلاموية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يكتب حاليًا كتابًا عن الأحزاب السياسية الإسلامية في تونس والمغرب والأردن، يشرح ديناميكيات الأحزاب والتنافس في ظل الأنظمة الاستبدادية.

حصل عملي على دعم من عدة منح، منها زمالة ليفرهولم البحثية للفترة 2024-2025، ومنحة بحثية من الأكاديمية البريطانية/صندوق ليفرهولم، ومنحة POMEPS لأبحاث السفر. نُشرت أعماله مؤخرًا في مجلات "الديمقراطية"، و"دراسات الحركات الاجتماعية"، و"سياسات الأحزاب"، و"السياسة والدين"، ومجلة الشرق الأوسط، والمجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط.

ألّفتُ كتاب "داخل النهضة التونسية: بين السياسة والوعظ" (دار نشر جامعة كامبريدج، ٢٠١٨)، الذي اختير كأفضل كتاب في مجلة الشؤون الخارجية لعام 2018، وكتاب "لم يُخبرنا أحد أننا مهزومون: قصص من العراق الجديد" (دار نشر تشاتو ووينديوس، ٢٠٠٦). وشارك في تحرير كتاب "المقاومة المدنية في الربيع العربي: الانتصارات والكوارث" (دار نشر جامعة أكسفورد، ٢٠١٦).

المرخص لهم". ومع ظهور الانقسامات الأيديولوجية في الحركة، حاولت السلطات استغلال الانقسامات الداخلية.

تُمثل الحملة الأخيرة تحوّلاً قمعياً ملحوظاً. فهي تُشير إلى تحوّل من احتواء الحركة إلى إقصائها عن الحياة العامة.

ومع ذلك، لا تزال جماعة الإخوان تحظى بشعبية. في سبتمبر 2024، فاجأ حزب جبهة العمل الإسلامي، الحزب السياسي التابع للجماعة، المراقبين بفوزه في الانتخابات البرلمانية. وحصل على 31 مقعداً من أصل 138 مقعداً في البرلمان، مُحققاً فوزاً في الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلاد، مُحققاً أفضل أداء انتخابي له منذ أكثر من ثلاثة عقود.

ويعود نجاحه إلى حد كبير إلى مظاهرات الإخوان الداعمة للفلسطينيين. وقد لاقت هذه المظاهرات صدىً واسعاً في الأردن، حيث يُشكل الفلسطينيون حوالي نصف السكان. استفاد الحزب أيضًا من تعديلات القوانين الانتخابية التي سبقت الانتخابات، والتي منحت الأحزاب السياسية وزنًا أكبر ووزنًا أقل للمرشحين المستقلين.

ولكن في ظل النظام الاستبدادي الأردني، يسيطر الملك على معظم السلطات، لا سيما في مجالي الأمن الداخلي والشؤون الخارجية. ويحكم القصر قبضته على الحياة السياسية. ولذلك، لم تُدعَ جبهة العمل الإسلامي للانضمام إلى الحكومة الجديدة، المكونة من أحزاب مؤيدة للنظام الملكي.

والسؤال المحوري الآن هو ما إذا كانت السلطات ستحظر جبهة العمل الإسلامي أيضًا، على الرغم من مكاسبها الانتخابية.

الصراع مع التاج الملكي

حتى قبل حملة القمع الأخيرة، كان الإسلاميون في الأردن يخشون المواجهة مع السلطات. اشتبه الكثيرون في أن القصر يريد إغلاق حركة الإخوان المسلمين وترك حزب ضعيف يسهل احتواؤه.

خلال زيارة إلى الأردن بعد انتخابات سبتمبر بفترة وجيزة، أخبرني أحد كبار الشخصيات في جبهة العمل الإسلامي: "إنهم [النظام الملكي] يريدون حزبًا سطحيًا فحسب. حزبًا بلا أي حضور".

على الرغم من تعرض جماعة الإخوان للضغوط، إلا أنها لا تزال قادرة على ممارسة معظم أنشطتها. حتى أن أعضاء بارزين في الحزب شاركوا في لجنة ملكية حول "التحديث السياسي" عام 2021، والتي وضعت إصلاحات لتغيير القوانين الانتخابية لتعزيز الأحزاب السياسية.

مع ذلك، خشي الكثيرون في جماعة الإخوان من مواجهة مع القصر. أخبرني أحد كبار الشخصيات في الإخوان في أكتوبر 2024: "جماعة الإخوان منظمة واسعة الانتشار ذات

حضور اجتماعي وسياسي. أي صدام بين الدولة والإخوان سيكون له آثار سلبية على المجتمع وعلى شرعية النظام السياسي".

ليست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وحدها التي تواجه أزمة. إذ تشهد منظمات إسلامية أخرى في جميع أنحاء المنطقة انتكاسات سياسية، بعد أكثر من عقد من انتفاضات الربيع العربي عام 2011 التي بدا أنها أتاحت لها فرصًا جديدة.

في تونس، حيث انعكس التحول الديمقراطي بشكل حاد منذ عام 2021، سُجن العشرات من قادة حزب النهضة الإسلامي.

كانت الاعتقالات جزءًا من موجة قمع واسعة النطاق ضد منتقدي النظام، بمن فيهم سياسيون وقضاة ومحامون ونشطاء حقوق إنسان. عانى حزب النهضة، الذي أمضى عقدًا في الحكومة بين عامي 2011 و2021، من انقسامات داخلية.

في المغرب، مُني حزب العدالة والتنمية، وهو حزب إسلامي أمضى أيضًا عقدًا في الحكومة منذ عام 2011، بهزيمة ثقيلة في أحدث انتخابات عام 2021.

وكانت خسائر الحزب جزئيًا نتيجة للقيود التي فُرضت وقت التصويت. وشملت هذه القيود قواعد جديدة حول كيفية توزيع المقاعد واستبعاد بعض مرشحي الحزب من الترشح.

لكن الخسائر كانت أيضًا بسبب الخلافات الداخلية بعد أن وقّع رئيس الوزراء سعد الدين العثماني اتفاقية تطبيع مع إسرائيل عام 2020 لتجنب المواجهة مع النظام الملكي الذي يسيطر على الشؤون الخارجية.

في الكويت، عُلّق البرلمان عام 2024 بسبب شكوى الأمير الحاكم، الشيخ مشعل الأحمد الصباح، من الجمود السياسي. وقد أدى ذلك إلى إبعاد جميع أحزاب المعارضة، بما في ذلك الإسلاميون، عن العملية السياسية. وفي الجزائر، تم استقطاب الأحزاب الإسلامية أو تهميشها منذ الحرب الأهلية المريرة في التسعينيات.

تُظهر استطلاعات الرأي أن الكثيرين في الشرق الأوسط يرغبون في رؤية دور مهم للدين في الحياة العامة. لكن الحكام في جميع أنحاء المنطقة يحذرون بشكل متزايد من الأحزاب الإسلامية، التي لا تريد فقط طرح أجندة اجتماعية أكثر محافظة، بل أيضًا تحدي الأنظمة غير الديمقراطية.